مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر تطور ودائع المصرف التجاري السوري على الأرباح الصافية في الأزمة السورية
اسم الكاتب: حسام خضور
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4728
تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 00:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (4) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (4) 2015

أثر تطور ودائع المصرف التجاري السوري على الأرباح الصافية في الأزمة السورية

حسام خضور*

(تاريخ الإيداع 22 / 3 / 2015. قُبِل للنشر في 26 / 7 / 2015)

□ ملخّص □

إن هدف تحقيق الربح وتعظيمه هو أول ما تهتم فيه المصارف التجارية، ولكي يحقق المصرف التجاري هذه الغاية يتوجب عليه جذب وتجميع المدخرات الوطنية

على شكل ودائع مصرفية، ومن ثم إعادة ضخها في الاقتصاد الوطني عبر منح التسهيلات الائتمانية والقروض الهادفة إلى تمويل الاستثمار، أو قد يقوم المصرف بالاستثمار المباشر لهذه الأموال بما يحقق له الأرباح، وإن السياسة التي يتبعها المصرف التجاري في هذا الشأن تتوقف على هيكلية الودائع وحجمها وآجالها.

يتناول هذا البحث دراسة وتحليل أثر تطور الودائع في المصرف التجاري السوري على حجم الأرباح الصافية التي حققها خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام (2000) إلى عام (2013)، وأثر الأزمة السورية على حجم تلك الأرباح الصافية الناتجة عن تطور حجم الودائع المصرفية لدى المصرف، وذلك من خلال دراسة مسار تطورها كسلاسل زمنية بالاستعانة بما تقدمه لنا نظرية الإحصاء، حيث تم دراسة الارتباط بين أرباح المصرف التجاري السوري وبين حجم الودائع المصرفية لديه، وبناءً على ذلك تم قياس شدة واتجاه هذه العلاقة الارتباطية بين تلك المتغيرات وصولاً إلى بناء نموذج إحصائي موضوعي يعكس طبيعة واتجاه العلاقة الارتباطية بين ودائع المصرف التجاري السوري من جهة، وبين حجم الأرباح الصافية للمصرف من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: المصرف التجاري السوري، الودائع، الأرباح الصافية، الحساب الجاري.

* **ماجستير – قسم المصارف والتأمين– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق - سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (4) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (4) 2015

Effect of development of Syrian Commercial Bank Deposits on the net profitsin the Syrian crisis

Hosam Khaddour*

(Received 22 / 3 / 2015. Accepted 26 / 7 / 2015)

□ ABSTRACT □

The goal of achieving profit and venerate is the first thing on which commercial banks are interested. And in order to achieve commercial bank this end,the bank must attract and compilation of national savings in the form of bank deposits, and then re-injected into the national economy through the granting of credit facilities and loans aimed at financing investment, or the Bank may direct the investment of these funds in order to achieve a profit, and that the policy of the Commercial Bank in this regard depends on the structure and size of deposits and maturities.

This research deals with the study and analysis of the impact of the development of deposits in the Commercial Bank of Syria on the size of the net profit achieved during the time period from (2000) to (2013), and the impact of the Syrian crisis on the size of those net profits resulting from the evolution of the volume of bank deposits with the bank, through study evolution as strings of time using including lead us statistics theory, where the link has been studying the Commercial Bank of Syria earnings and the size of bank deposits has a path, and therefore has been measuring the intensity and direction of the correlation between these variables down to build a statistical model objectively reflects the nature and direction of the relationship connectivity deposits between the Commercial Bank of Syria on the one hand, and between the size of the net profits of the bank on the other hand.

Keywords: Commercial Bank of Syria, Deposits, Net Profits, The Current Account.

*master - Majoring in Financial markets -department of Banking and Insurance - faculty of Economic- Damascus University - Syria.

مقدمة:

تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح، وتعتبر المكان الذي يلتقي فيه عرض النقود مع الطلب عليها، وتحاول المصارف إقراض واستثمار كل ما أمكن من الموارد التي يتم إيداعها من قبل حاملي الأسهم والمودعين من أجل زيادة العوائد التشغيلية الصافية للمصرف [1]، إذ أنها توفر نظاماً يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات [2]، وتلعب البنوك التجارية دوراً ريادياً واستراتيجياً في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية والنقدية، وعليه فإنها تساهم بشكل جوهري في زيادة وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتبر الربحية هدفاً تتطلع إلى تحقيقه إدارة المصرف لكونه مقياساً للحكم على كفاءتها في استخدامها لمواردها، فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات، وبالتالي تعتبر مؤشراً لأداء إدارة المصرف التجاري [3].

ويعتبر المصرف التجاري السوري من المؤسسات الداعمة للحياة الاقتصادية والاجتماعية لما له من أثر متعدد الأبعاد على هيكل الاستثمار والتمويل واستقرار الأوضاع المالية والنقدية، ويتحمل المصرف التجاري السوري جزءاً هاماً من المسؤولية الاجتماعية في بناء المجتمع والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وخاصةً في ظل الظروف الراهنة التي تمر فيها سورية، وبالنظر إلى أداء المصرف التجاري السوري في ظل الأزمة الراهنة نجد أنه قد تمكن عبر استراتيجية متوازنة من المساهمة في إرساء ريادیته في تقديم الخدمات المالية في سورية، حيث اعتمدت استراتيجيته على الدراسة المتأنية للمخاطر المتوقعة، والإدارة الفعالة لموجودات المصرف من السيولة النقدية للحفاظ على أموال المودعين على أساس مبدأ العائد والمخاطرة، وتنويع المنتجات المتاحة للزبائن، ولعب دوراً بارزاً في تمويل التجارة الخارجية، والمساهمة في تحقيق التوجهات التمويلية للدولة.

مشكلة البحث:

في ظل تصاعد وتيرة الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية في سورية، وزيادة مخاوف مجتمع الأعمال من الانعكاسات السلبية المحتملة على القطاع المصرفي والتي يترتب عليها ارتفاع مخاطر إنجاز الأعمال المالية والاستثمارية والتجارية، بالإضافة إلى العقوبات التي فرضت على بعض المؤسسات المصرفية السورية ولاسيما المصرف التجاري السوري خلال السنوات الأخيرة، فقد زادت التحديات والصعوبات التي يواجهها المصرف التجاري السوري، وخاصةً بعد الانخفاض الحاد للودائع المصرفية لديه منذ بدء الأزمة السورية، الأمر الذي انعكس سلباً على حجم استثمارات وتوظيفات المصرف التجاري السوري لموارده، وبالتالي انخفاض حجم الأرباح الصافية لديه، ومن هنا فإن مشكلة البحث تكمن في مدى حجم الودائع والمدخرات الموجودة لدى المصرف التجاري السوري والتي تمكنه من زيادة حجم استثماراته وقروضه، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على حجم الأرباح الصافية لديه، وبالتالي تتمحور مشكلة البحث حول التساؤلات التالية:

1 – هل يوجد لدى المصرف التجاري السوري حجماً كافياً من الودائع يمكنه من زيادة حجم قروضه واستثماراته؟

2 – هل يؤدي تطور وزيادة حجم الودائع المصرفية لدى المصرف التجاري السوري إلى زيادة الأرباح الصافية لديه؟

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية هذا البحث من أن الواقع الراهن يشهد تراجع وانخفاض معدلات الربحية لدى المصرف التجاري السوري، حيث أنه مع بداية الأزمة الداخلية والخارجية في سورية في منتصف شهر آذار عام (2011)، بدأ حجم

الودائع المصرفية لدى المصرف التجاري السوري بالانخفاض الحاد، مما أدى إلى تراجع حجم الأرباح الصافية المحققة لدى المصرف، ولكن على الرغم من ذلك ومع بداية الأزمة السورية فقد تمكن المصرف التجاري السوري من الحفاظ على عنصر الأمان والثقة لدى جمهور المودعين لديه، ومن هنا فإن أهمية هذا البحث تأتي أيضاً من الدور الكبير الذي يلعبه النظام المصرفي ولاسيما المصرف التجاري السوري في عملية رفع درجة الثقة بالقطاع المصرفي وخاصةً في أوقات الأزمات، مما ينعكس على استقرار وزيادة حجم الودائع المصرفية لديه، وبالتالي زيادة الاستثمارات ومن ثم الأرباح، مما يساهم بشكل إيجابي في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ارتباطه مع كافة القطاعات الوطنية من القطاع العام والخاص والمشترك والتعاوني وصولاً لعلاقاته ودوره الفعال مع المصارف المتخصصة عن طريق تمويل العمليات والاستثمارات التي تشكل مرفقاً هاماً من قطاع الخدمات.

أهداف البحث:

تتلخص الأهداف العامة لهذا البحث العلمي بالنقاط التالية:

1) تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة والمتعلقة بأهم العوامل المؤثرة على حجم الأرباح الصافية للمصرف التجاري السوري، وذلك بهدف تعزيز هذه الربحية، مما يحقق مصدر اطمئنان للمستثمرين ودعم للبيئة الاستثمارية.

2) بيان أهمية الودائع المصرفية في المصرف التجاري السوري باعتبارها من أهم مصادر أموال المصرف، ودورها في زيادة نسب التوظيف والاستثمار للموارد المتاحة للمصرف، ومدى تأثير ذلك على حجم الأرباح الصافية لدى المصرف.

3) الوصول إلى نماذج تمثل علاقة الودائع المصرفية بالأرباح الصافية التي تعود على المصرف التجاري السوري.

4) الخروج بتوصيات من شأنها المحافظة على أرباح المصرف التجاري السوري، وزيادة معدل أرباحه، ومعالجة الأسباب التي قد تؤدي إلى تحقيق خسائر للمصرف.

متغيرات البحث:

1 **-المتغير التابع:** يتمثل المتغير التابع بحجم الأرباح الصافية للمصرف التجاري السوري.

2 **-المتغيرات المستقلة:** وتتمثل هذه المتغيرات بما يلي:

- حجم الودائع الجارية تحت الطلب.
- حجم ودائع التوفير والودائع الآجلة.

فرضيات البحث:

من متغيرات البحث المذكورة أعلاه يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين:

1) يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور حجم الودائع الجارية تحت الطلب في المصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة وبين حجم الأرباح الصافية للمصرف.

2) يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور حجم ودائع التوفير والودائع لأجل في المصرف التجاري السوري من جهة وحجم الأرباح الصافية للمصرف من جهة أخرى.

زمن ومحددات البحث:

سيتم دراسة السلسلة الزمنية الممتدة من عام (2000) وحتى عام (2013)، ومن أهم المحددات التي واجهها الباحث في إعداد هذا البحث هي عدم وجود بيانات مالية عن قيمة الودائع وعن قيمة الأرباح الصافية للمصرف

التجاري السوري عن عام (2014) على موقع مصرف سورية المركزي وموقع المصرف التجاري السوري، وكذلك لم يتمكن الباحث من الحصول على تلك البيانات من خلال إجراء زيارة ميدانية إلى الإدارة العامة للمصرف التجاري السوري.

منهجية البحث:

1 **جمع البيانات :** ستعتمد هذه الدراسة في جمع البيانات اللازمة لإعداد هذا البحث على مصادر البيانات الثانوية، وتتمثل هذه المصادر بشكل أساسي في التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري محل الدراسة والمنشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للمصرف، بالإضافة إلى الاستفادة من الكتب والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر.

2 **منهج تحليل البيانات :** تبحث هذه الدراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، لذلك سوف تعتمد على منهج التحليل الكمي لتحديد اتجاه ومستوى العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لإجراء الاختبارات الإحصائية التالية:

- تحليل التباين (ANOVA AND ANALYSIS): وذلك لاختبار وجود دلالة إحصائية لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة.
- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (REGRESSION): وذلك لتحديد المتغيرات المستقلة ذات الأثر الأكبر على المتغير التابع.
- معامل الارتباط (MULTIPLE CORRELATION): للتعرف على قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- معامل التحديد المعدل (R^2).

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع العوامل المؤثرة على حجم الأرباح الصافية للمصارف التجارية في العديد من الدول العربية والأجنبية، سواءً كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

- **بحث (الدرابسة، 2008) بعنوان "أثر فائض السيولة النقدية على معدلات الربحية في البنوك الأردنية"** [4]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حجم السيولة النقدية لدى البنوك التجارية الأردنية، والتعرف على قدرة البنوك التجارية على استثمار ودائعها وفائض السيولة النقدية لديها، والتعرف على مدى تأثير حجم الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية الأردنية على مؤشرات الربحية فيها، حيث تتيح هذه الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية مجالات مختلفة من أشكال الاستثمار والتوظيف. وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

1 تتقيد جميع البنوك التجارية الأردنية بنسبة السيولة القانونية التي يقررها البنك المركزي الأردني.

2 تتأثر نسبة الربحية لدى البنوك التجارية الأردنية بفائض السيولة النقدية لديها بصورة عكسية، أي أن زيادة فائض السيولة النقدية تؤدي إلى انخفاض نسبة الربحية. ومن أهم التوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة ما يلي:

1 – يجب على البنوك التجارية التعامل مع السيولة النقدية بحذر، إذ أن زيادتها بشكل كبير يؤدي إلى انخفاض نسبة توظيف الأموال، ونقصانها بشكل كبير يؤدي إلى التعرض لمشاكل العجز المالي وعدم القدرة على مواجهة المتطلبات المالية.

2 – يجب على البنوك التجارية التقيد بنسبة السيولة القانونية والتي يفرضها البنك المركزي، إضافةً إلى وضع احتياطات اختيارية أخرى بصورة مناسبة تكفل التعامل مع الأمور المالية الطارئة.

- **بحث (كنعان، 2002) بعنوان "السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية للفترة الممتدة من 1985– 1999"** [5]: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل السيولة في المصارف التجارية الأردنية، وكذلك تحليل العلاقة بين نسب السيولة ونسب الربحية ضمن عينة شملت سبعة مصارف تجارية أردنية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة السيولة الكلية والفعلية ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني وبين معدل العائد على حقوق الملكية، وكذلك وجود علاقة طردية بين نسبة محفظة الأوراق المالية وبين معدل العائد على حقوق الملكية.

- **دراسة (Bourke, 1989) بعنوان "تركز الودائع والمحددات الأخرى لربحية المصارف في أوروبا وشمال أمريكا وأستراليا"** [6]: هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الودائع والعوامل الأخرى على ربحية المصارف في كل من أوروبا وشمال أمريكا وأستراليا، حيث درست موضوع ربحية تلك المصارف، وبحثت في أثر مجموعة من العناصر ذات الطبيعة المصرفية على الربحية، وقد تم تحديد هذه العناصر بما يلي: نسب رأس المال والسيولة وسعر الفائدة والودائع. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة إيجابية بين نسب رأس المال والربحية، وكذلك وجود علاقة إيجابية بين نسب السيولة والربحية، وكذلك وجود علاقة مباشرة وطردية بين سعر الفائدة والربحية، وبين الودائع والربحية.

- **دراسة (Malyneux And Thornton, 1992) بعنوان "محددات الربحية في المصارف الأوروبية"** [7]: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على أداء المصارف في ثمانية عشر دولة أوروبية، وذلك خلال الفترة الممتدة من (1986 – 1989)، وقد قام الباحثان بدراسة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية (المتغيرات المستقلة) التي تؤثر على ربحية المصارف (المتغير التابع). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي وجود علاقة طردية وقوية بين العائد على رأس المال وبين درجة النمو في الطلب على النقود، وكذلك وجود علاقة طردية وقوية بين العائد على رأس المال ومعدل الفائدة الاسمي.

❖ **الإطار النظري للبحث:**

–تحليل تطور ودائع المصرف التجاري السوري وأثرها على الأرباح الصافية:

إن محور هذا البحث هو دراسة أثر تطور ودائع المصرف التجاري السوري على الأرباح الصافية التي يحققها، حيث تعتبر الودائع من أهم العوامل المؤثرة على أرباح المصرف سواءً أكانت على شكل ودائع جارية تحت الطلب أو على شكل ودائع توفير وودائع لأجل.

أولاً: مصادر أموال المصرف التجاري السوري:

يعتمد نجاح المصارف في أدائها لأعمالها وتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتطورة واستمراريتها وتوسعها بدرجة كبيرة على حجم مواردها المالية [8]، وتتكون مصادر التمويل عادةً في أي مصرف من رأس المال والاحتياطيات والودائع بكافة أنواعها (التي تعتبر من أهم مصادر التمويل) بالإضافة إلى الأموال المقترضة من مصارف أخرى والأموال المقترضة من الحكومة ممثلةً بالمصرف المركزي.

وسيتم التركيز في هذه الدراسة على **الودائع** باعتبارها من أهم مصادر التمويل وأضخمها في المصارف التجارية، وباعتبارها من أهم العوامل التي تؤثر على ربحية المصرف التجاري.

الودائع:

تمثل الودائع المصرفية النسبة الأكبر من موارد المصرف التجاري، وتعتبر من الموارد الخارجية غير الذاتية للمصرف التجاري [9]، لذلك تحرص المصارف على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري، وذلك عن طريق التوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية، وتبسيط إجراءات عمليات السحب والإيداع، ورفع كفاءة الأوعية الادخارية.

وتختلف الودائع المصرفية عن رأس المال بأنها ترتب التزاماً على المصرف بإعادتها لأصحابها وبدفع فوائد ثابتة عليها بغض النظر عن نتيجة عمل البنك، وتتكون مما يودعه الأفراد والمشروعات لدى المصرف من أموال، وتقيد في دفاتر المصرف التجاري بوصفها حسابات دائنة لعملائه، ولذلك فهي ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصرف التجاري، وتتوقف مقدرة أي مصرف على القيام بعمليات الاستثمار والإقراض على ما لديه من رأس مال واحتياطيات وما أودعه الأفراد والمشروعات بالفعل لدى المصرف، وتقسم الودائع إلى أنواع مختلفة [10]:

أ –ودائع تحت الطلب (الودائع الجارية):

وهي ودائع يلتزم المصرف بدفعها للشخص بعينه عند الطلب، وعادةً يحتفظ الأفراد والمشروعات بأرصدتهم النقدية في صورة ودائع تحت الطلب لدى المصارف التجارية بقصد استعمالها كأداة لتسوية الالتزامات عن طريق التعامل بالشيكات، والمصارف عادةً لا تدفع فوائد على هذا النوع من الودائع، ولا يحتسب للمودعين فوائد إلا عندما تبلغ مقداراً معيناً كأن تكون الوديعة كبيرة وبالعملة الصعبة، ويمكن للمصارف أن تتقاضى رسوماً نظير خدماتها إذا قل الرصيد عن مبلغ معين.

ب –ودائع لأجل (ودائع بإخطار):

في هذا النوع من الودائع لا يكون المصرف التجاري ملزماً بدفع هذه الودائع للمودعين إلا في ميعاد محدد أو بعد إخطار المصرف بميعاد معين يتم الاتفاق عليه مسبقاً، وعادةً يحتفظ الأفراد بهذا النوع من الودائع في المصارف التجارية بغرض تكديس الأموال أو تجميعها لتوجيهها نحو الاستثمار في المستقبل، ويدفع المصرف فوائد على هذه الودائع نظراً لتوفر إمكانية أكبر لديه في استثمارها.

ت – ودائع التوفير:

يتم عادةً إيداع هذا النوع من الودائع لفترات زمنية طويلة وذلك بقصد تجميعها على شكل مدخرات، وهي تشبه الودائع لأجل إلى حد ما، ولا يمكن السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بمدة معينة، وأيضاً يمكن أن تشترط المصارف سقفاً معيناً أو نسبة معينة للكمية المسموح سحبها من هذه الوديعة، وقد يفرض المصرف حداً أقصى لمجموع المبالغ التي يجوز أن يودعها المودع في حسابه على شكل ودائع توفير، ويدفع المصرف فائدة أيضاً على هذا النوع من الودائع، وتشترك مع المصارف التجارية مصارف الادخار وصناديق التوفير في قبول هذا النوع من الودائع، ويعطى أصحابها دفاتر تقيد فيها دفعات الإيداع والسحب.

ث –الودائع المجمدة [11]:

هي تلك الودائع التي تتقاضاها المصارف التجارية مثل التأمينات النقدية لقاء إصدار خطابات الضمان ولقاء فتح الاعتمادات المستندية لغايات الاستيراد، وهي غير مقرونة بالفوائد.

وبشكل عام هناك بعض الفروق بين أنواع الودائع وهي:

-الودائع الجارية ذات سيولة مرتفعة، وتتطلب توفير قدر من الاحتياطي النقدي لمواجهة السحوبات، ولا يدفع عليها فوائد أحياناً، وكلما زادت هذه الودائع بالنسبة للودائع الأخرى قلت قدرة المصرف على منح الائتمان أو الاستثمار المصرفي.

-أما الودائع غير الجارية فسيولتها منخفضة، لذا يحصل مودعها على فائدة أكبر، وهي تسمح بالتوسع في الائتمان أو الاستثمار المصرفي.

-الودائع الجارية تعكس الطلب على النقود لتسوية المدفوعات وإبراء الذمم والمبادلة، بينما الودائع غير الجارية تعكس الطلب على النقود لأغراض الادخار والخزن وذلك من وجهة نظر المودع.

ولدراسة تطور الودائع لدى المصرف التجاري السوري واتجاهات نموها تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو السنوية لكل نوع من أنواع الودائع، والجدول التالي رقم (1) يبين تطور الودائع في المصرف التجاري السوري بالليرة السورية والقطع الأجنبي خلال الفترة الزمنية الممتدة من (2000 – 2013):

الجدول (1): وتائر نمو وتطور حجم الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل في المصرف التجاري السوري خلال الفترة الزمنية (2000 – 2013) – (الأرقام بملايين الليرات السورية)

السنوات	الودائع الجارية تحت الطلب			معدل النمو السنوي لإجمالي الودائع الجارية تحت الطلب (%Gr. R)	ودائع التوفير والودائع لأجل			معدل النمو السنوي لإجمالي ودائع التوفير والودائع لأجل (%Gr. R)	إجمالي الودائع	معدل النمو السنوي لإجمالي الودائع
	بالليرة السورية	بالقطع الأجنبي	الإجمالي		بالليرة السورية	بالقطع الأجنبي	الإجمالي			
2000	113440	21566	135006	–	80868	2532	83400	–	218406	–
2001	171591	31244	202835	50.24%	103153	3557	106710	27.95%	309545	41.73%
2002	219546	33015	252561	24.52%	122905	4277	127182	19.18%	379743	22.67%
2003	208835	34729	243565	-3.56%	135399	4437	139835	9.95%	383400	0.96%
2004	193624	50264	243888	0.13%	135478	4296	139774	-0.04%	383662	0.07%
2005	214814	52670	267484	9.67%	119386	7341	126727	-9.33%	394211	2.75%
2006	161957	65658	227615	-14.9%	119878	9162	129039	1.82%	356654	-9.53%
2007	165049	63433	228482	0.38%	122389	14111	136500	5.78%	364982	2.33%
2008	188640	71083	259722	13.67%	119842	13015	132857	-2.67%	392579	7.56%
2009	207331	37076	244407	-5.89%	115766	12413	128180	-3.52%	372587	-5.1%
2010	246858	27049	273907	12.07%	110791	8804	119595	-6.69%	393502	5.61%
2011	206808	27943	234752	-14.29%	79832	9884	89716	-24.98%	324468	-17.54%
2012	193371	34644	228016	-2.87%	76251	11176	87427	-2.55%	315443	-2.78%
2013	198204	63897	262101	14.95%	84442	27777	112219	28.36%	374320	18.66

المصدر: التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للأعوام المذكورة، تم حساب معدلات النمو من قبل الباحث.

نلاحظ من الجدول السابق رقم (1) ما يلي:

1) تزايد حجم الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل بشكل مضطرد، حيث حققت الودائع الجارية تحت الطلب أعلى معدل نمو لها في عام (2001) حيث بلغ (% 50.24)، في حين بلغ معدل نمو ودائع التوفير والودائع لأجل في ذلك العام (% 27.95)، ليكون إجمالي حجم الودائع للمصرف التجاري السوري عام (2001) بمقدار (309545) مليون ليرة سورية وذلك بمعدل نمو مرتفع عن عام (2000) وقدره (41.73%)، ويعود سبب هذه الزيادة المستمرة إلى معدل الفائدة الذي كان سائداً آنذاك في سورية بهدف جذب الودائع واستقطابها وتوظيفها من قبل المصرف بشكل عام.

2) تذبذب قيم الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل للمصرف التجاري السوري بعد عام (2001) وحتى عام (2006)، فقد بلغت قيمة إجمالي الودائع الجارية تحت الطلب عام (2005) مقدار (267484) مليون ليرة سورية بمعدل نمو وقدره (9.67%) عن عام (2004)، في حين بلغت قيمة ودائع التوفير والودائع لأجل في عام (2005) مقدار (126727) مليون ليرة سورية مسجلةً بذلك انخفاضاً عن عام (2004) بمعدل نمو سالب وقدره (-9.33%).

3) نلاحظ انخفاضاً كبيراً للودائع الجارية تحت الطلب في عام (2006)، حيث بلغ معدل النمو السنوي لها (-14.9%)، في حين كان الانخفاض الأكبر لودائع التوفير والودائع لأجل في عام (2011)، حيث بلغ معدل النمو السنوي لها (-24.98%)، وذلك بسبب السحوبات الكبيرة التي تعرض لها المصرف عام (2011) بسبب الأزمة السورية التي بدأت في منتصف شهر آذار عام (2011) وما سببته هذه الأزمة من مخاوف للمودعين مما دعاهم إلى سحب ودائعهم على اختلاف أنواعها.

4) نلاحظ أيضاً انخفاضاً حاداً للودائع الجارية تحت الطلب عام (2011) بمعدل نمو سالب قدره (-14.29%)، ويعود ذلك إلى الأزمة السورية كما ذكرنا سابقاً، حيث لجأ بعض المتعاملين إلى سحب ودائعهم بالليرة السورية وتحويلها إما للعملات الأجنبية، أو أنهم قد تحولوا إلى شراء الذهب كمعدن خازن للقيمة كما هو معتاد في ظروف أي أزمة، إلا أنه ورغم الأزمة نلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الودائع الجارية تحت الطلب في عامي (2012) و (2013)، حيث ارتفع معدل النمو للودائع الجارية من (-14.29%) عام (2011) إلى (-2.87%) عام (2012) و (14.95%) عام (2013)، كما نلاحظ ارتفاع قيمة الودائع لأجل وودائع التوفير في عام (2013) بمعدل نمو قدره (28.36%) محققاً بذلك تحسناً ملحوظاً عن معدل النمو لعام (2012)، وقد ترافق ذلك مع ازدياد ثقة العملاء بالمصرف وذلك بسبب تطوير المصرف لسياسة جذب الودائع، ولكن على الرغم من ذلك فقد بقي حجم الودائع لعامي (2012) و (2013) أقل بكثير من الأعوام من (2003) وحتى عام (2010)، ويمكن الاستدلال على انخفاض حجم الودائع لدى المصرف التجاري السوري من خلال سعر الصرف الأجنبي، حيث أن زيادة حجم الودائع يؤدي إلى انخفاض الكتلة النقدية من التداول مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر الصرف الأجنبي مقابل الليرة السورية، إلا أنه بعد عام (2010) نجد أن هناك فارقاً كبيراً وأن سعر الصرف الأجنبي قد ارتفع مقابل الليرة السورية، ولكن رغم ذلك فقد استطاع المصرف التجاري السوري ومن خلال لجنة إدارة الموجودات والمطاليب بتشديد إجراءات الحيطة والحذر في حفظ ونقل الأموال لإعادة الثقة بأن المصرف هو المكان الآمن لحفظها من ناحية، وإيماناً منه بأن دور المصرف في الأزمات في دعم سيرورة الاقتصاد الطبيعية هو أشد ضرورةً من دوره في الأيام العادية، وأن هذا الدور فاعلاً في إعادة الثقة بالليرة السورية.

ويمكن الاستدلال بيانياً على تطور حجم الودائع الجارية تحت الطلب والودائع لأجل وودائع التوفير للمصرف التجاري السوري خلال الفترة الزمنية المدروسة بالاستعانة بالشكل البياني التالي رقم (1):

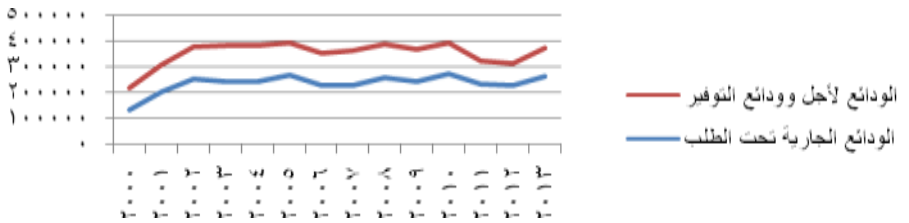

الشكل رقم (1): وتائر تطور الودائع الجارية تحت الطلب والودائع لأجل وودائع التوفير للمصرف التجاري السوري خلال الفترة الزمنية (2000 – 2013)

المصدر: مخرجات برنامج Word

ولاستكمال الدراسة إحصائياً يمكن عرض أهم المؤشرات والمقاييس الإحصائية في الجدول رقم (2)، والخاصة بالمتغيرات المصرفية قيد الدراسة والمتمثلة بحجم الودائع الجارية تحت الطلب، وودائع التوفير والودائع لأجل لدى المصرف التجاري السوري.

الجدول رقم (2): المقاييس الإحصائية المتعلقة بحجم الودائع الجارية تحت الطلب خلال الفترة الزمنية المدروسة

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
الودائع الجارية تحت الطلب	14	135006	273907	236128.71	34776.547
ودائع التوفير والودائع لأجل	14	83400	139835	118526	19601.429
Valid N (listwise)	14				

المصدر: مخرجات النظام البرمجي SPSS

وبالنظر إلى الجدول أعلاه: نلاحظ تطور حجم الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل لدى المصرف التجاري السوري خلال الفترة الزمنية المدروسة بمتوسط قدره (236128.71) للودائع الجارية تحت الطلب، ومتوسط قدره (118526) للودائع الآجلة وودائع التوفير، وانحراف معياري قدره (34776.547) للودائع الجارية تحت الطلب، وانحراف معياري قدره (19601.429) للودائع الآجلة وودائع التوفير، في حين بلغت القيمة العظمى للودائع الجارية تحت الطلب (273907) مليون ليرة سورية في عام (2010)، وبلغت القيمة العظمى للودائع الآجلة وودائع التوفير (139835) مليون ليرة سورية في عام (2003)، ويعود ذلك إلى زيادة الوعي المصرفي لدى جمهور المودعين آنذاك، وخاصةً بعد انتشار المصارف الخاصة والتوسع في استخدام الشيكات والخدمات الأخرى المرتبطة بها، ولجوء بعض المودعين إلى المصارف الحكومية كونها مدعومةً من قبل الدولة، وفي عام (2000) وصلت أقل قيمة للودائع الجارية تحت الطلب فكانت بمقدار (135006) مليون ليرة سورية، ووصلت أقل قيمة لودائع التوفير والودائع لأجل في العام نفسه حيث كانت بمقدار (83400) مليون ليرة سورية، وذلك بسبب توجه الأفراد للاستثمار خلال هذه الفترة،

وانخفاض مستوى دخول الأفراد مقارنة بالمستوى العام للأسعار بسبب زيادة معدلات التضخم، وانخفاض معدل الفائدة مقارنة بالدول المجاورة، وبالتالي اتجاه الأفراد نحو الاحتفاظ بالنقود على شكل أصول أو استثمارها في العقارات [12].

ثانياً: استخدامات أموال المصرف التجاري:

إن تشغيل الأموال التي يحصل عليها المصرف من مصادرها المختلفة يعتبر الوظيفة الثانية من الوظائف التي يقوم بها (بعد قبول الودائع) بغية تحقيق أهدافه الخاصة والعامة والمتمثلة بالنهوض بالمجتمع الذي يعمل فيه عن طريق تأدية خدمة نافعة لهذا المجتمع والمساعدة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى [13]، ويتضمن هذا الجانب وجوه استعمال المصارف التجارية لمواردها، والتي يتضح من خلالها مختلف العمليات المصرفية الأساسية التي يزاولها المصرف التجاري كدائن.

وتراعي إدارة المصرف عند توظيفها لمواردها ثلاثة أسس رئيسة وهي الربحية والسيولة والأمان، وتمثل هذه الأسس الثلاث الأهداف التي تهتدي بها إدارة المصرف في إدارتها لموجوداتها [14].

وهنا لا بد من ملاحظة أن المصارف التجارية لا تتبع سلوكاً واحداً في توجيه مواردها إلى وجوه الاستعمال المختلفة، وإنما يلعب العامل الاقتصادي والقانوني دوراً في تشكيل اتجاهاتها في هذا الخصوص وذلك من النواحي التالية:

الناحية الأولى: يختلف توزيع المصارف لمواردها من بلد إلى آخر، ومن مصرف إلى آخر، ومن وقت إلى آخر تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والائتمانية، وإن تكيف سياسة المصارف التجارية في توجيه مواردها تتأثر بشكل كبير بحجم الودائع الجارية تحت الطلب بالنسبة إلى إجمالي حجم الودائع لديها، حيث أنه كلما زادت هذه الودائع بالنسبة للودائع الأخرى قلت قدرة المصرف على منح الائتمان أو الاستثمار المصرفي.

الناحية الثانية: في كثير من البلدان وخاصةً البلدان النامية، يزود القانون المصرف المركزي بسلطات واسعة في الرقابة المباشرة على توزيع المصارف التجارية لمواردها على مختلف وجوه الاستعمال، وهذا يؤثر على اتجاهات هذه الموارد.

وفيما يلي نوضح كيفية استخدام المصرف التجاري لموارده المتاحة بشكل موجز وذلك على النحو التالي:

1) **الأرصدة النقدية:** وهي النقود الورقية والمعدنية التي يحتفظ بها المصرف في الصندوق، وكذلك الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي، وغرض الاحتفاظ بتلك النقود لتوفير السيولة لضمان حقوق المودعين.

إن نسبة احتفاظ المصرف التجاري السوري برصيد نقدي مفروض من قبل المصرف المركزي قابلة للتغير وفق الظروف الاقتصادية، وهذه النسبة خاضعة للرقابة المصرفية.

2) **الاستثمارات:** تشمل الاستثمارات في السندات الحكومية المضمونة بواسطة الحكومة وكذلك الأوراق المالية الأخرى مثل السندات والأسهم التي تصدرها المؤسسات والمشروعات غير الحكومية، أي أن المصرف قد يستثمر جزء من موارده في مثل هذه الأوراق المالية لتحقيق عائد مرتفع نسبياً، إذ أن هذه الأوراق ذات سيولة منخفضة بالقياس بالكمبيالات التجارية والسندات الإذنية.

3) **الحوالات المضمونة:** وهي حوالات مخصومة عند المصرف (حوالات خزينة) مثل الكمبيالات التجارية أو السندات الإذنية، وإن سيولتها مرتفعة نسبياً، ويمكن تحويلها بسرعة إلى نقود، ويتحدد سعر فائدتها بسعة السوق النقدي ومدى استيعابه لها، وعلى العموم إن سعر فائدتها أكثر انخفاضاً من الأوراق المالية المتوسطة الأجل.

4) **القروض والسلف**: وهي أكثر أنواع الأصول عائداً وربحيةً، لذا فهي تمثل استخداماً لجزء كبير من موارد المصرف التجاري السوري، حيث يهدف المصرف من هذا النشاط تزويد رجال الأعمال والمستثمرين بالموارد اللازمة والتي يحتاجون إليها في الأجل القصير، وعن طريق هذا الأصل يستطيع المصرف التجاري خلق نقود جديدة يتم تداولها في السوق [15].

ثالثاً: الأرباح الصافية للمصارف التجارية:

تأتي أرباح المصرف التجاري من مصادر عديدة يعتبر الائتمان من أهمها، ولا يقتصر دور الربح على أنه مصدر لتمويل عمليات البنك وإنما أيضاً يعتبر بمثابة الأداة التي تزيد من ثقة أصحاب البنك والمؤسسات المالية المتعاملة معه والعملاء، والنظرة الإدارية للربح لا تقتصر على كونه محصلة الفرق بين إيرادات ومصروفات البنك، وإنما تعتبره أداة الحكم على كفاءة إدارة البنك في استغلال الموارد المتاحة له، حيث يقصد بالربح الفائض المحقق من الأموال نتيجة استغلال الأموال المتاحة للبنك في عمليات مصرفية كالائتمان والاستثمار وإدارة محافظ الأوراق المالية، ويحسب هذا الفائض كنتيجة لطرح المصروفات من إيرادات عمليات البنك.

الربح الكلي = إيرادات العمليات البنكية – مصروفات العمليات البنكية.

وعليه فالربح يعتبر أحد المقاييس الرئيسية للنجاح في العمل المصرفي.

ويتكون **الربح الإجمالي أو الكلي** للبنك من [16]:

1 **ربح العمليات المالية**: وهو الفرق الناتج عن طرح الفائدة المدينة أو المدفوعة (لأصحاب الودائع) من الفائدة الدائنة أو المقبوضة (من الأفراد والمشروعات المقترضة من البنك)، وهذا الهامش يمثل خاصة من خصائص البنك التجاري، وأيضاً يوضح فاعلية الإدارة في الحصول على الأموال من الودائع واستخدامها في مجالات الإقراض المختلفة.

2 **ربح العمليات المحايدة (الخدمات المصرفية المقدمة مقابل عمولات)** : ويتم حسابه عن طريق جمع العمولات والأتعاب التي يحصل عليها البنك مقابل أدائه لمجموعة من العمليات المصرفية (مثل تحصيل الشيكات، إدارة أموال العملاء، إصدار خطابات الضمان، تأجير الصناديق الحديدية)، ويطرح منها المصروفات الإدارية المختلفة المرتبطة بأداء هذه العمليات.

3 **أرباح الاستثمارات** : وتشمل ربح الاستثمارات في الأوراق المالية والمساهمة بمشروعات الأعمال وتجارة المعادن الثمينة والعملات الأجنبية، ويتم حساب هذا النوع من الربح بجمع الإيرادات التي تم الحصول عليها من إدارة محفظة الأوراق المالية والمساهمات وتجارة المعادن وتطرح منها المصروفات الخاصة بإدارة هذه الأنشطة.

والجدول التالي رقم (3) يوضح تطور أرباح المصرف التجاري السوري ومعدلات النمو السنوية الخاصة فيها.

الجدول رقم(3): وتائر نمو وتطور أرباح المصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة ، (الأرقام بملايين الليرات السورية)

السنوات	الأرباح الصافية	معدل النمو السنوي (Gr. R%)
2000	1037	-
2001	681	-34.33%
2002	650	-4.55%
2003	350	-46.15%

2004	19653	5515.14%
2005	7391	-62.39%
2006	20553	178.08%
2007	15112	-26.47%
2008	23181	53.39%
2009	13413	-42.14%
2010	13912	3.72%
2011	8666	-37.71%
2012	7736	-10.73%
2013	4284	-44.62%

المصدر: التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للأعوام المذكورة، تم حساب معدلات النمو من قبل الباحث .

نلاحظ من الجدول السابق رقم (3) ما يلي:

1 – تذبذبات واضحة في الأرباح الصافية بين الأعوام المدروسة (تناقصاً وتزايداً)، وكذلك الأمر في معدلات النمو السنوية، حيث نلاحظ انخفاض معدلات نمو الأرباح الصافية خلال الأعوام (من عام 2000 وحتى عام 2003)، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

-انخفاض أرباح القطاع الصناعي، الأمر الذي أدى إلى تراجع العمل الصناعي، وكذلك ارتفاع الأرباح في الأعمال التجارية والطفيلية نتيجة التضخم السائد [17].

-السياسة التي قامت بها الحكومة السورية بغية مساعدة القطاع العام في الحصول على قروض وخدمات مصرفية بأسعار متدنية، حيث تم تفضيل استقرار سعر الفائدة أو تخفيضه.

-الاعتماد بشكل كبير على الموازنة العامة في تمويل الخسائر والذي يؤثر سلبياً على معدل نمو الأرباح الصافية [18].

2 – حقق المصرف التجاري السوري أرباح كبيرة في عام (2004)، وذلك بسبب زيادة التوظيفات في المصرف التجاري السوري بشكل عام.

3 – عاود معدل نمو الأرباح الصافية الانخفاض في عام (2005) بمعدل سنوي (-62.39%)، ومحققاً بعد ذلك زيادةً كبيرةً في الأعوام التالية وخاصةً في عام (2006)، حيث بلغ معدل نمو الأرباح الصافية في هذا العام (178.08%) وذلك بسبب زيادة حجم التوظيفات ومرور البلد بمرحلة من الرواج والانتعاش، ثم بدأ هذا المعدل بالانخفاض تدريجياً ليصل إلى (3.72%) عام (2010)، ويكون بذلك قد حقق مستويات لا بأس بها.

4 – نلاحظ أيضاً انخفاضاً حاداً للأرباح الصافية للمصرف التجاري السوري عام (2011) وذلك بسبب السحوبات المصرفية الكبيرة التي حصلت آنذاك، وانخفاض استثمارات المصرف وأسباب أخرى تعود بمجملها إلى الأزمة السورية الآنفة الذكر، وبالتالي فقد استمر معدل نمو الأرباح الصافية للمصرف التجاري السوري بالانخفاض من عام (2010) وحتى عام (2013)، ليسجل عام (2013) معدل نمو سالب قدره (-44.62%).

والشكل البياني التالي يوضح ذلك.

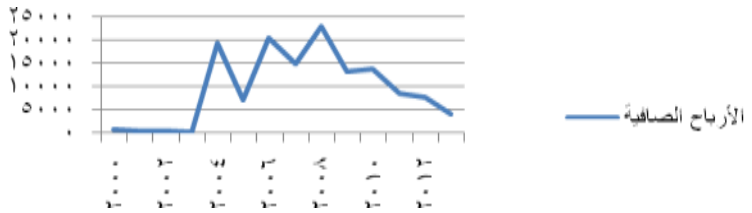

الشكل رقم (2): وتائر تطور الأرباح الصافية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة الزمنية (2000 – 2013)

المصدر: مخرجات برنامج Word

والجدول التالي رقم (4) يعرض بعض المؤشرات الإحصائية الخاصة بأرباح المصرف التجاري:

الجدول رقم (4): المقاييس الإحصائية المتعلقة بالأرباح الصافية للمصرف خلال الفترة المدروسة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ربح	14	350	23181	9758.50	7964.644
Valid N (listwise)	14				

المصدر: مخرجات النظام البرمجي SPSS

من الجدول أعلاه رقم (4) نجد أن تطور حجم الأرباح الصافية كان بمتوسط قدره (9758.50) وبانحراف معياري (7964.644)، في حين كانت أعلى قيمة لها (23181) مليون ليرة سورية في عام (2008) لنفس الأسباب المذكورة سابقاً (من زيادة حجم التوظيفات وكذلك الانفتاح على الاقتصاد العالمي وفترة الرواج الاقتصادي آنذاك)، أما أقل قيمة للأرباح الصافية كانت (350) مليون ليرة سورية في عام (2003) وذلك لانخفاض حجم التوظيفات النقدية بسبب إحجام الصناعيين والتجاريين عن طلب القروض، وتراجع حجم الاستثمار بشكل عام نتيجة لتباطؤ عمليات الإصلاح الاقتصادي وتحديث القوانين وعدم تهيئة الظروف المناسبة للاستثمار [19].

- **بحث الارتباط المتعدد بين أرباح المصرف التجاري السوري والمتغيرات الرئيسة المدروسة:**

يعتبر حجم الأرباح التي يحققها المصرف التجاري السوري شرطاً لنجاحه واستقراره في تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة منه، وخاصةً في ظل ظروف الأزمة الراهنة التي تعيشها سورية، ونظراً لأن المتغيرات التي شملتها هذه الدراسة والمؤثرة على حجم الأرباح ذات طابع مصرفي، وهي مستمدة من واقع نشاط المصرف التجاري السوري، فلا بد أن ترتبط ببعضها ارتباطاً طردياً أو عكسياً، وإن تحليل ارتباطها يمكننا من الحصول عل تقدير لشدة واتجاه العلاقة الارتباطية بين المتغيرات، وبالتالي إنشاء المصفوفة الارتباطية R والتي يكون كل عنصر منها عبارة عن معامل الارتباط الثنائي البيرسوني (Pearson) [20].

والجدول التالي رقم (5) يعكس مصفوفة معاملات بيرسون للارتباط بين المتغيرات المدروسة.

الجدول رقم (5): مصفوفة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Correlations

		الأرباح الصافية	الودائع الجارية تحت الطلب	الودائع لأجل وودائع التوفير
الأرباح الصافية	Pearson Correlation	1.000	0.336	0.441*
	Sig. (2-tailed)	.	0.240	0.114
	N	14	14	14
الودائع الجارية تحت الطلب	Pearson Correlation	0.336	1.000	0.569**
	Sig. (2-tailed)	0.240	.	0.034
	N	14	14	14
الودائع لأجل وودائع التوفير	Pearson Correlation	0.441*	0.569**	1.000
	Sig. (2-tailed)	0.114	0.034	.
	N	14	14	14

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: مخرجات النظام البرمجي SPSS

ويمكن ترميز المتغيرات المؤثرة على أرباح المصرف التجاري السوري على الشكل التالي علماً أن جميعها مقدرة بملايين الليرات السورية:

-حجم الودائع الجارية تحت الطلب للمصرف التجاري السوري X1.

-حجم ودائع التوفير والودائع لأجل للمصرف التجاري السوي X2.

-حجم الأرباح الصافية للمصرف التجاري السوري Y.

مع الإشارة إلى أن X1, X2 هي المتغيرات المستقلة (التفسيرية)، في حين أن Y المتغير التابع، كما أن المعطيات الخاصة بكل متغير من المتغيرات السابقة تم الحصول عليها على شكل سلسلة زمنية من عام (2000) وحتى عام (2013).

وبالعودة إلى الجدول أعلاه رقم (5) نلاحظ ومن خلال عناصر المصفوفة أن علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع جميعها موجبة وطردية.

أما عن قوة العلاقة فنجد أن المتغير الثاني (ودائع التوفير والودائع لأجل) أكثر ارتباطاً بحجم الأرباح الصافية حيث بلغ (44.1%) في حين يبلغ ارتباط المتغير الأول (الودائع الجارية تحت الطلب) بالأرباح الصافية (33.6%).

أما عن علاقة المتغيرين المدروسين مع بعضها البعض فهناك علاقة وثيقة بين الودائع الجارية تحت الطلب وبين ودائع التوفير والودائع لأجل حيث بلغ ارتباطهما (56.9%) وقيمته معنوية عند مستوى دلالة a=0.01.

-قياس تأثير المتغيرات المصرفية المدروسة على أرباح المصرف التجاري السوري:

تقتضي دراسة علاقة أرباح المصرف التجاري السوري بالمتغيرات المدروسة بناء نموذج قياسي إحصائي لهذه العلاقة، ويمكن بناء هذا النموذج باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد المتغيرات Multiple Linear Regression (MLR)، ويأخذ هذا الأسلوب الصيغة العامة التالية:

Y= a…+….bX1+….cX2+….nXn

وانطلاقاً من الترميز الذي سبق ذكره عند دراسة الارتباط بين المتغيرات المدروسة، ونتيجة أسلوب (MLR) على المتغيرات المتوفرة لدينا بعد إدخالها بأكملها من عام (2000) وحتى عام (2013)، حصلنا على النموذج الذي يعبر عن تأثير جملة المتغيرات المستقلة على أرباح المصرف التجاري السوري، وهو يأخذ الشكل التالي الذي استخلصت بياناته من الجدول رقم (6) الذي سنأتي على إدراجه لاحقاً:

النموذج رقم (1):

$$Y = -14836.767 + 0.029X1 + 0.150X2$$

Std.E :	(15741.24)	(0.075)	(0.133)
T−stat :	(−0.943)	0.384)	(1.130)
P−value(sig) :	(0.366)	(0.708)	(0.282)

ونظهر فيما يلي الجدول رقم (6) الذي استخلصت منه البيانات الواردة في النموذج (1) والتي يعتمد عليها في الحكم على صحته.

الجدول رقم (6): معاملات النموذج رقم (1) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Erro	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	-14836.767	15741.24		-0.943	0.366
	الودائع الجارية تحت الطلب	0.029	0.075	0.126	0.384	0.708
	ودائع توفير والودائع لأجل	0.150	0.133	0.370	1.130	0.282

a. Dependent Variable: الأرباح الصافية

المصدر: مخرجات النظام البرمجي SPSS

بالنظر إلى النموذج السابق ولغرض الحكم على دلالته الإحصائية نقارن بين قيم P−value (sig) لكافة المتغيرات المدروسة فنجد أن جميعها لا تحقق القيمة المثلى لمستوى الدلالة والتي يجب أن تكون أقل من (0.05)، مما يعني أنه ووفق هذا النموذج لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغيرين المستقلين (حجم الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل) والمتغير التابع (حجم الأرباح الصافية)، أي أن حجم هذين المتغيرين المستقلين ليس له أي تأثير جوهري على حجم الأرباح الصافية المحققة.

وبملاحظة قيم(t− student) المتعلقة بكافة المتغيرات المدروسة والمقابلة لقيمة P−value(sig) نجد أن جميع قيمها "بالقيمة المطلقة" أقل من القيمة التي تدخل ضمن الخيارات المثلى والتي يجب أن تكون أكبر من (2) أو (2.5) أو (3)، أي أن النموذج رقم (1) يتضمن معاملات غير مقبولة إحصائياً، لذلك ولأسباب عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائياً لقيم مؤشري الاختبار T−P المتعلق بكل من المتغيرين سنقوم ببناء النموذج الثاني " نموذج الانحدار الخطي البسيط " الذي يدرس العلاقة بين متغيرين فقط ويأخذ هذا الأسلوب الصيغة العامة التالية [21]:

Yi = a…+….bXi

حيث تم ترميز المتغيرين على الشكل التالي:

-حجم الودائع الجارية تحت الطلب للمصرف التجاري السوري X1.

-حجم الأرباح الصافية للمصرف التجاري السوري Y.

وعليه يكون لدينا **النموذج رقم (2):**

$$Y = -8419.30 + 0.077\ X1$$

Std.E : (14850.24) (0.062)

T-stat : (-0.567) (1.236)

P-value(sig) : (0.581) (0.095)

نظهر فيما يلي الجدول رقم (7) الذي استخلصت منه البيانات الواردة في النموذج (2) والتي يعتمد عليها في الحكم على صحته.

الجدول رقم (7): معاملات النموذج رقم (2) بين الودائع الجارية تحت الطلب وبين الأرباح الصافية للمصرف التجاري السوري

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-8419.30	14850.24		-0.567	0.581
	الودائع الجارية تحت الطلب	0.077	0.062	0.336	1.236	0.095

a. Dependent Variable: الأرباح الصافية

المصدر: مخرجات النظام البرمجي SPSS

بالنظر إلى النموذج السابق ولغرض الحكم على دلالته الإحصائية نقارن بين قيم P-value (sig) للمتغير المدروس فنجد أنها تحسنت نوعاً ما (0.095)، لكنها مازالت لا تحقق القيمة المثلى لمستوى الدلالة والتي يجب أن تكون أقل من (0.05)، كما أن قيم(t- student) المتعلقة بمتغير الودائع الجارية تحت الطلب والمقابلة لقيمة P-value(sig) نجد أن جميع قيمها "بالقيمة المطلقة" أقل من القيمة التي تدخل ضمن الخيارات المثلى والتي يجب أن تكون أكبر من (2) أو (2.5) أو (3)، مما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع الجارية تحت الطلب للمصرف التجاري السوري وحجم الأرباح الصافية له، أي أن حجم هذا المتغير ليس له أي تأثير جوهري على حجم الأرباح الصافية المحققة، وبالتالي فإن النموذج رقم (2) يتضمن معاملات غير مقبولة إحصائياً، لذلك ولأسباب عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائياً لقيم مؤشري الاختبار T-P المتعلق بالمتغير الأول " الودائع الجارية تحت الطلب " سنقوم ببناء النموذج الثالث " نموذج الانحدار الخطي البسيط " أيضاً، والذي يأخذ الصيغة العامة التالية:

$$Yi = a...+....bXi$$

حيث تم ترميز المتغيرين على الشكل التالي:

-حجم ودائع التوفير والودائع لأجل للمصرف التجاري السوري X2.

-حجم الأرباح الصافية للمصرف التجاري السوري Y.

وعليه يكون لدينا **النموذج رقم (3):**

$$Y = -11487.046 + 0.179\ X2$$
$$\text{Std.E} : (12634.330) \quad (0.105)$$
$$\text{T-stat} : (0.909) \quad (2.703)$$
$$\text{P-value(sig)} : (0.381) \quad (0.030)$$

نظهر فيما يلي الجدول رقم (8) الذي استخلصت منه البيانات الواردة في النموذج (3) والتي يعتمد عليها في الحكم على صحته.

الجدول رقم (8): معاملات النموذج رقم (3) بين ودائع التوفير والودائع لأجل وبين الأرباح الصافية للمصرف التجاري السوري

Coefficients [a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-11487.046	12634.330		0.909	0.381
	ودائع توفير والودائع لأجل	0.179	0.105	0.441	2.703	0.030

a. Dependent Variable: الأرباح الصافية

المصدر: مخرجات النظام البرمجي SPSS

وبنتيجة ما هو موجود في الجدول السابق نلاحظ أن قيم P-value الخاصة بمؤشر الاختبار للمتغير المدروس (0.03) أقل من (0.05)، مما يدل على وجود تأثير جوهري لهذا المتغير على الظاهرة قيد البحث والمتمثلة في الأرباح الصافية للمصرف التجاري السوري، بمعنى أن كل زيادة تطرأ على المتغير المستقل " ودائع التوفير والودائع لأجل " بمقدار وحدة نقدية واحدة تنعكس على المتغير التابع "الأرباح الصافية" بمقدار (12634.330) وحدة نقدية تقريباً وهذا ما يؤكد العلاقة الطردية بين Y و X2 .

وبالنظر إلى معاملات الانحدار، نلاحظ أنها تعتبر موضوعية من الناحية الإحصائية بدليل أن قيمة المؤشر(t-student) للمتغير المدروس(2.703) تفوق القيمة (2)، وهذا ما يؤكد صحة ما ذكر أعلاه بخصوص الدلالة الإحصائية للنموذج.

وبذلك يمكن القول بأن المتغير الإحصائي الوارد في النموذج (3) والذي يتمثل في X2 (ودائع التوفير والودائع لأجل) قد شكل نموذجاً يمكن الاعتماد عليه، بمعنى أنه يعتبر مقبولاً في قياس تأثير هذا المتغير المستقل على المتغير التابع.

وبالانتقال إلى نتائج الانحدار (Regression Statistics) نعرض الجدول رقم (9) الذي يتضمن أهم المقاييس الرئيسية المستخدمة في الحكم على قوة النموذج الأخير.

الجدول رقم (9): أهم مقاييس الحكم على النموذج السابق رقم (3)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.441 [a]	0.195	0.127	7439.645

a. Predictors: (Constant), ودائع توفير والودائع لأجل

المصدر: مخرجات النظام البرمجي SPSS

تعتبر المعاملات في النموذج الأخير أكثر فعالية في تمثيل الظاهرة المدروسة، ويعد معامل الارتباط multiple correlation واحداً من المقاييس التي نحكم بها على شدة العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع Y والمتغير المستقل الداخل في النموذج ككتلة واحدة، حيث تدل قيمة هذا المقياس والبالغة (0.441) على أن أرباح المصرف التجاري السوري ترتبط بعلاقة طردية وموجبة مع المتغير المستقل المؤثر فيها والداخل في النموذج رقم (3)، وهذا يوافق ما ورد سابقاً عند دراسة الارتباط بين المتغيرات موضوع الدراسة.

أما قيمة معامل التحديد (R^2) R.square المساوية لـ (0.195) في النموذج السابق تبين لنا بأن المتغيرات المدخلة في البحث تساهم في تفسير حجم أرباح المصرف بنسبة (19.5%) من التغيرات التي تطرأ عليها، أي أن التغيرات التي تطرأ على المتغير المستقل قادرة على تفسير التغيرات التي تطرأ على أرباح المصرف التجاري بالنسبة السابقة، وبدقة أكبر يمكن القول بأن (19.5%) من التغيرات التي تطرأ على أرباح المصرف التجاري السوري يمكن أن تفسر بتأثير ما يحصل من تغيرات على حجم ودائع التوفير والودائع لأجل، في حين أن باقي التغيرات التي تطرأ على أرباح المصرف التجاري السوري والتي نسبتها (81.5%) تفسرها عوامل أخرى لم يتم تضمينها في النموذج.

كذلك فإن قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R.square) التي حصلنا عليها تشير إلى وجود قوة تفسيرية للمتغيرات المدروسة قدرها (12.7%) تقريبًا وتؤكد ما ذكر بخصوص معامل التحديد.

أما بالنسبة لتحليل التباين Anova فقد وردت النتائج الخاصة به في الجدول رقم (10)، والذي يتضمن ما يشير إلى وجود الثقة من عدمها في النموذج المدروس لذلك نورد هذا الجدول مبينين أهم ما جاء فيه.

الجدول رقم(10): جدول تحليل التباين One Way Anova

ANOVA [b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.605E8	1	1.605E8	4.98	0.030[a]
	Residual	6.642E8	13	5.535E7		
	Total	8.247E8	14			

a. Predictors: (Constant), ودائع توفير والودائع لأجل

b. Dependent Variable: الأرباح الصافية

المصدر: مخرجات النظام البرمجي SPSS

إن النموذج الأخير رقم (3) يعتبر موضوعياً في عكسه لتطور الظاهرة موضوع البحث، وهذا ما يؤكده لنا مقياس فيشر (الاختبار F) الذي تبلغ قيمته (4.98) تقريباً وهي تشير إلى وجود معنوية مقبولة للنموذج، أي أن له دلالة جوهرية (إحصائية)، وبالتالي يمكن استخدامه في التفسير والتنبؤ، في حين أن F significance تظهر قيمة الدلالة التي يتمتع بها النموذج والمساوية لـ (0.03)، وهذا ما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لمؤشر الاختبار F، وهذا يطابق ما تم التوصل إليه في الجدول رقم (8) بخصوص significance (sig).

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

نلاحظ من العرض السابق أن المصرف التجاري السوري يفتقد إلى القدرة على تعبئة الادخارات وتحويلها إلى استثمارات وطنية فعالة ويفتقد القدرة على الإسهام في عملية الإصلاح الاقتصادي، والسبب الأبرز في ذلك هي الأزمة السوية حيث نلاحظ:

1 -تأثر وضع المصرف التجاري السوري بالظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها سورية، وتوضح ذلك من خلال الانخفاض الكبير لحجم الودائع المصرفية ولحجم الأرباح الصافية منذ عام (2011) وحتى عام (2013).

2 -بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل الأول (حجم الودائع الجارية تحت الطلب) وبين المتغير التابع (حجم الأرباح الصافية) مقدار (33.6%) في حين بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل الثاني (حجم ودائع التوفير والودائع لأجل) وبين المتغير التابع (حجم الأرباح الصافية) مقدار (% 44.1)، مما يدل على أن ودائع التوفير والودائع الآجلة أكثر ارتباطا" بحجم الأرباح الصافية من الودائع الجارية تحت الطلب.

3 -انخفاض قدرة المصرف على جذب الودائع، وإن كانت موجودة فهي في الغالب ودائع جارية أو تحت الطلب، وإن النسبة الأكبر من هذه الودائع هي من القطاع العام، أي انخفاض قدرة المصرف على المنافسة مع المصارف الخاصة، وأيضا عدم قيامه بتنويع هذه الحسابات لتناسب مختلف الرغبات بل القيام بتقليصها.

4 -اعتماد المصرف على الموارد الخارجية في تمويل عملياته كالودائع والتأمينات، وانخفاض اعتماده على الموارد الذاتية (رأس المال).

التوصيات:

من خلال ما سبق شرحه لا بد من وجود وظائف حديثة للمصرف التجاري السوري يستطيع من خلال أدائها إضافة إلى وظائفه القديمة من زيادة موارده المالية وإيجاد سوق مصرفية جديدة تساعد على توسيع دائرة العمل المصرفي بما يمكن من جذب رؤوس الأموال المحلية والإقليمية والأجنبية.

ولكن قبل ذلك لا بد من إجراء بعض التغييرات وبعض التحديثات في آلية عمل المصرف من خلال ما يلي:

1 -العمل على وضع خطط الطوارئ من أجل مواجهة المخاطر والكوارث والأزمات الكبرى التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، والتي تؤثر بشكل كبير على معدل أرباح المصرف.

2 -تحسين مستوى الشفافية والإفصاح عن المخاطر المصرفية وتوفير معلومات على درجة عالية من الجودة والمصداقية، مما يساهم بشكل فعال في زيادة ربحية المصرف واستقرار وزيادة ودائعه.

3 -التوجه نحو زيادة الاندماجات المصرفية بين المصارف التجارية، إذ أن كبر حجم إجمالي الموجودات وحقوق الملكية يساهم بشكل كبير على زيادة قدرتها على تحقيق الربحية.

4 -إعادة توزيع الصرافات على مستوى كل محافظة وكل فرع من حيث أماكن توزعها الجغرافي وجدوى تبعيتها لأي من الفروع ومدى ملائمتها من النواحي الخدمية والفنية لتكون بالخدمة بالشكل الأمثل، مع أخذ ظروف الأزمة السورية بعين الاعتبار.

5 -توسيع دائرة الاتفاقيات المبرمة مع الجهات الدولية الصديقة، كاتفاقية الخط الائتماني الإيراني والتي وقعت في العام (2013) بين المصرف التجاري السوري والجانب الإيراني لتمويل المستوردات، ومساهمةً من المصرف في دعم الاقتصاد الوطني.

6 -وأخيراً اعتماد المصرف التجاري لمبدأ الربح بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي إعادة استخدام هذه الأرباح في الاستثمار الأمثل في كافة قطاعات الاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة هذه الأرباح وبما يحقق عنصر توفر السيولة للمصرف.

ويمكن للمصرف التجاري السوري أن يعمل على تنفيذ هذه التوصيات **من خلال** ما يلي:

1 -دراسة العوامل المؤثرة في زيادة حجم الودائع المصرفية في سورية، وبيان مدى تأثيرها حالياً وفي المستقبل، وجعل هيكلية الودائع أكثر انسجاماً وملائمةً مع حاجات الإقراض الاستثماري.

2 -إعطاء السيولة النقدية مزيداً من الاهتمام غير مبالغ فيه لما لها من تأثير كبير على ربحية المصرف التجاري السوري.

المراجع:

1- Reed, E. W; Gill, E. K. *Commercial Banking*. 4th ed, Prentice Hall International, New Jersey, 1989, p.p.140-143.

2 -سلطان، محمد سعيد. *إدارة البنوك*. الدار الجامعية، مصر، 1993، ص20.

3 -سويلم، محمد. *إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية* . مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، 1998، ص276.

4 -الدرابسة، بشار. *أثر فائض السيولة النقدية على معدلات الربحية في البنوك الأردنية* . رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2008.

5 -كنعان، حاتم. *السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية للفترة 1985 – 1999*. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، عمان، 2002.

6- Bourke, Philip. *"Concentration And Other Determinant Of Bank Profitability In Europe, North America, And Australia"*. Journal Of Banking And Finance, Vol.13, 1989.

7- Malyneux, Philip ; Thornton, John. *"Determinants Of European Bank Profitability"* .Journal Of Banking And Finance, Vol.16, 1992.

8 -كنجو، كنجو؛ الحمدو، عصري؛ شيحا، أيمن. *إدارة المؤسسات المالية* . كلية الاقتصاد، منشورات جامعة حلب، 2006، ص105.

9 -شرف، كمال؛ أبو عراج، هاشم. *النقود والمصارف* . منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 1994، ص183.

10 – العمار، رضوان. *النقود والمصارف*. منشورات جامعة تشرين، اللاذقية، 2004، ص206.

11 – حنفي، عبد الغفار؛ أبو قحف، عبد السلام . *الإدارة الحديثة في البنوك التجارية* . الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص125.

12 – كنعان، علي. *النظام النقدي والمصرفي السوري (مشكلاته واتجاهات إصلاحه)* . الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، دمشق،2002، ص140.

13 – رمضان، زياد؛ جودة، محفوظ. *الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك* . الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص91.

14- Bedi, H.L; Hardikar, V.K. *Practical Banking Advance*. 4th ed. Central Electric Press India, 1996, p.24.

15 –العمار، رضوان. *النقود والمصارف*. مرجع سبق ذكره، 2004، ص207.

16 –عبد الله، خالد أمين؛ الطراد، اسماعيل ابراهيم. *إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية* . الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص137.

17 –كنعان، علي. *المالية العامة والإصلاح المالي في سورية* . الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، دمشق، 2003، ص188.

18 –كنعان، علي. *النظام النقدي والمصرفي السوري (مشكلاته واتجاهات إصلاحه)* . مرجع سبق ذكره، 2002، ص77-76.

19 –كنعان، علي. *المالية العامة والإصلاح المالي في سورية*. مرجع سبق ذكره، 2003، ص146.

20 –قضماني، عادل. *التحليل المتعدد وتحديد الأولويات في التأمين على السيارات* . بحث مقدم في مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، حلب، 1994، ص217.

21 –الأشقر، أحمد. *الاقتصاد القياسي*. الطبعة الثالثة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص132.

- **التقارير الدورية:**

-التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للأعوام من 2000 إلى 2013.